20 December 2005
Arabic

الجمعية العامة



الدورة الستون

البندان ١٢٠ و ١٢٤ من جدول الأعمال

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧

رسالة مؤرخة ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ موجهة إلى رئيس الجمعية
العامة من رئيس اللجنة الخامسة

أكتب إليكم ردا على رسالتكم المؤرخة ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ التي طلبتم فيها إلى اللجنة الخامسة إجراء مداولات بشأن تقرير الأمين العام المتعلق بتنفيذ القرارات الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (A/60/568 و Corr.1 و 2) وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذي الصلة (A/60/7/Add.23).

وأود أن أبلغكم بأن اللجنة الخامسة شرعت، منذ يوم السبت، ١٧ كانون الأول/ديسمبر، إثر تقديم التقريرين، في إجراء مشاورات مكثفة بشأن المسائل المذكورة وذلك توطئة للتوصية بمشروع قرار لتنظر فيه الجمعية العامة بكامل هيئتها وفقا لإجراءاتها المعتادة. وفي هذا الصدد، أحرزت اللجنة تقدما بشأن العناصر التالية:

مكتب الأخلاقيات

توصلت اللجنة إلى توافق في الآراء بشأن إنشاء مكتب للأخلاقيات، واتفقت على مهامه، ونطاق عملياته، بما في ذلك تنفيذ لوائح معززة للإقرار المالي وسياسة لحماية المبلغين عن المخالفات، فضلا عن مقتضيات الإبلاغ. وعلاوة على ذلك، ثمة اتفاق عام على احتياجات المكتب من الموارد، باستثناء رتبة رئيسه.



التقييم الخارجي المستقل لنظم المراجعة والرقابة والاستعراض الشامل لهياكل الإدارة

توصلت اللجنة أيضا إلى توافق في الآراء بشأن ضرورة الفصل بين التقييم الخارجي المستقل لنظم المراجعة والرقابة والاستعراض الشامل للإدارة. إذ سيكون لكل منهما إطار مرجعي تعكف الأمانة العامة على إعدادته بالتشاور مع اللجنة. وأبدت اللجنة رأيا جماعيا مؤداه أنه من الضروري التعجيل بإكمال الدراستين وتقديمهما إلى الجمعية العامة. وثمة أيضا توافق في الآراء حول ضرورة تقديم التقييم الخارجي المستقل لنظم المراجعة والرقابة قبل الاستعراض الشامل للإدارة، وذلك في أقرب وقت ممكن.

اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة

لا تزال المشاورات تجري بشأن مقترح إنشاء لجنة استشارية مستقلة للمراجعة. وقد تضاربت الآراء في هذا الصدد. ففي حين أكدت وفود أهمية إنشائها على الفور لاعتقادها بأنها تشكل عنصرا أساسيا في برنامج الإصلاح، أيدت وفود أخرى توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الداعية إلى النظر في المقترح في سياق نتائج التقييم الخارجي لنظم المراجعة والرقابة المشار إليها أعلاه. وأعربت وفود أخرى عن اعتراضها على مقترح إنشاء اللجنة.

وأود أن أبلغكم بأن اللجنة الخامسة تجري حاليا مشاورات مكثفة للتوصل إلى اتفاق بشأن العناصر المتبقية، وكذا بشأن وضع صيغة نهائية لمشروع قرار يتضمن ما تم التوصل إليه من اتفاقات على أن يكون مفهوما أن الاتفاق لن يكتمل إلا بتمام الاتفاق على كل جزئياته.